

القطائع في صدر الإسلام (عصر الرسول والخلفاء الراشدين)

د. محمد عبدالقادر خريبات

الجامعة الأردنية

مقدمة : عرف نظام القطائع منذ أقدم العصور ، ومارسته شعوب عديدة كالبابليين واليمنيين والفرس والبيزنطيين . ففي بلاد ما بين النهرين مواد قانونية عديدة تتعلق بالأراضي والملكية وشروط الاستغلال والإيجار والقطائع . وتذكر لامبتون أن حكام بلاد ما بين النهرين اعتمدوا في تموينهم للجند ودفع مرتباتهم على منح القطائع لمن يقدمون الخدمات العسكرية (١) .

وقد أشارت المادتان (٢٧ ، ٢٨) من شريعة حمورابي الى هذا الشكل من انقطاع (٢). وأشارت المادة ٢٧ الى ما نصه : اذا أسر جندي أو سمالك في أثناء الخدمة المسلحة للملك . وبعد ذلك اعطي حقله وبستانه لرجل آخر ، وأوفى ما عليه من الالتزامات الاقطاعية . فاذا عاد (الأسير) ووصل بلده ، فعليهم أن يعيدوا له حقله وبستانه ، وعليه أن يمارس حقوقه الاقطاعية . اما المادة (٢٨) فقد نصت على ما يلي : اذا أسر جندي أو سمالك أثناء الخدمة المسلحة للملك ، وكان ابنه قادرا على القيام بالالتزامات الاقطاعية ، فعليهم أن يعطوه الحقل والبستان ، وعليه أن يمارس حقوق والده الاقطاعية . وحظرت المادة (٣٨) من شريعة حمورابي أن يقطع الجندي أو السمالك زوجته أو ابنته من الحقل والبستان والبيت الذي اقطع له أو يعطيه مقابل ما عليه من التزامات ..

وفي اليمن شكلت الارض العنصر الاول في نظام الاقتصاد اليمني ، فكانت من الوجهة النظرية ملكا للآلهة ، لكنها من الوجهة العملية ملكا للملك يتصرف بها كما يشاء . وكان الملوك اذا غلبوا أعداءهم جعلوا أرضهم ملكا لهم ، لأنهم استولوا عليها

بالقوة ، فهي لهم ومن حقهم مصادرتها ، ويسلم الملك جزءا منها الى الآلهة اي المعبد ، وجزءا الى شعب سبأ . وكان الملك يقطع هذه الاراضي الى البارزين في المجتمع مثل رؤساء القبائل : « شعبها » ، والقادة الكبار (كبر) ، مقابل دفع خراج يتفق عليه ، ويقوم هؤلاء باستغلالها (٢) . وقد شكل هؤلاء (اوليفاركية) اقطاعية تحكم مع الملك (٤) .

وبرزت القطائع عند الفرس في القرنين الثالث والرابع الميلاديين وتميز ذلك بنمو المدن وتكاثرها ، وهي ظاهرة تلازم مقتضيات الاقطاع الشرقي (٥) . وتشير المصادر ان القطائع الفارسية كانت كغيرها من قطائع الشعوب الاخرى تهدف الى تقديم الخدمة العسكرية دون ان تكون حق ملكية خاصة . واصبح اصحاب هذه القطائع يشكلون مع الزمن طبقة بيدها الوظائف الهامة ، كما اصبحت هذه الوظائف وراثية في الدولة الساسانية وسميت بوظائف « شرف » تبين مكانة شاغليها ... وكانت قوة هؤلاء تستند على دخل اقطاعهم ، ثم على ما بينهم وبين رعاياهم في الاقطاع من صلة قوية وخاصة في العهد السابق على قباز وكسرى الاول (٦) . ويعني مصطلح الدهاقين الذي بقي في العصور الاسلامية انهم « الرؤساء وملوك الاراضي والقرى » . وكان هؤلاء (الدهاقين) كمجلات لا غنى عنها في آلات الدولة ، ولهم قيمتهم التي لا تقدر على اساس ، من حيث انهم اساس متين للادارة وبناء الدولة (٧) . وقد اقطع سابور مناطق الطف والقطقطانة والرهيمة وعين جمل الواقعة خلف الخندق الذي حفره بينه وبين العرب الى مرازبه يعتملونها من غير ان يلزمهم الخراج . وغلب العرب على طائفة من تلك العيون بعد ذي قار (٨) . كما كانت هناك قطائع لكسرى في القادسية وبارق ولعلع (٩) .

ولم تقتصر قطائع الفرس على مرازبتهم فحسب ، بل امتد ذلك الى القبائل العربية التي كانت مجاورة لهم . لقد اقطع الفرس الى ذوي الاكال من وائل شيبان ، واقطع قيس بن مسعود الشيباني الأبله وثمانين قرية من قراها (١٠) ، واقطع الفرس امرا القيس بن عمر بن عدى بن نصر وشرفوه توجوه (١١) . كما قاموا باقطاع عدي بن زيد العبادي ، وكان هؤلاء اهل بيت يكونون مع الاكاسرة لهم معهم اكل وناحية ويقطعونهم القطائع ويجزلون صلاتهم (١٢) .

وتعدت قطائع الفرس اشراف القبائل الى الاشخاص العاديين ، فقد اقطع كسرى امرأة يقال لها ابان فسميت القرية باسمها (١٣) ، واقطع المخرم بن يزيد بن شريح منزلا كان ينزله ايام نزول العرب السواد في بلاء الاسلام فسمي الموضع به (١٤) .

وفي الامبراطورية البيزنطية كانت الارض المصدر الرئيسي لخزانة الدولة ، والاقطاع لا يعطى الا لغرض الحماية والمؤونة . وقد كون الاقطاعيون طبقة من النبلاء الذين يتمتعون بالامتيازات الواسعة ، تمكنوا في القرن الرابع الميلادي من الحصول على حق الحماية Autopragia ، وذلك يعني عدم دخول الجبابة اراضيهم . ويضاف الى ذلك ان التجارة والحياة المدنية قد ازدهرت الى جانب الاقطاع . وكان النبلاء والسادة الاقطاعيون يعيشون في المدن ، وأراضيهم موزعة في جهات مختلفة (١٥) . ويذكر ابن عساكر ان قطائع بطارقة الروم في بلاد الشام يديرها الانباط ، اما البطارقة فيقيمون في المدن (١٦) . ومن قطائعهم في بلاد الشام بالس وقاصرين وما جاورهما من القرى (١٧) واندركسيان ، وقبيس بالبلقاء ، وفي حمص (١٨) .

وفي الاسلام اكتسب مفهوم القطائع مدلولات مختلفة عبر فترات التاريخ الاسلامي ، وبدأت جهات النظر تتباين حول مفهوم ملكية الارض منذ زمن عمر بن الخطاب ، وهذا الاختلاف شكل مفاهيم فقهية أخذت تتبلور في الفترة العباسية (١٩) . وقد أدى ذلك الى اختلاف مفاهيم الاقطاع وتباينها حتى في العصر الواحد احيانا . وتغير المفاهيم واختلافها امر طبيعي لكل مجتمع مفاهيمه الفنية التي بتغير استعمالها بين فترة واخرى .

والقطائع لغة جمع قطيعة والقطيعة ما اقتطعته منه . واقطعني اياها اذن لي في اقتطاعها . واستقطعه اياها : سألته ان يقطعه اياها . واقطعته قطيعة : اي طائفة من ارض . واقطعه نهرا : أباحه له (٢٠) . وورد في المصادر لفظة اقطاع وقطائع . وفي المعنى الاصطلاحي عرف قدامة بن جعفر (ت بين ٣٢٨ - ٣٣٧ هـ) الاقطاع فقال « ان يدفع الائمة الى من يرون ان يدفعوا اليه شيئا مما ذكرناه (الارضين) ، فيملك المدفوع ذلك اليه رقبته يحق الاقطاع ، ويجب عليه فيه العشر (٢١) .

وعرفه الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م) بقوله : « الاقطاع ان يقطع السلطان رجلا أرضا فتصير له رقبته ، وتسمى تلك الارضون قطائع ، واحدها قطيعة » (٢٢) .

اما ياقوت الحموي فنظر الى الاقطاع من زاويتين وقال: للقطيعة معنيان (٢٣) :

الاول : ان يعمد الامام الجائز الامر والطاعة الى قطعة من الارض ، يفرزها عما يجاورها ويهبها من يرى ، ليعمرها وينتفع بها . إما ان يجعلها منازل ويسكنها من يشاء ، وإما ان يجعلها مزدعرا ينتفع بما يحصل من غلتها ولا خراج عليه فيه . أو ربما جعل على مزدعرها خراج .

والثاني : ان يقطع السلطان من يشاء من قواده وغيره القرى والنواحي ، ويقطع عليهم عنها شيئاً معلوماً يؤدونه في كل عام قل أو كثر ، توفر محصولها أو نزر ، لا مدخل للسلطان معه في أكثر من ذلك .

اما الخزاعي (ت ٧٨٩ هـ) فقد قال عن الاقطاع : « بانه تسويغ الامام من مال الله لمن يراه اهلاً لذلك ، فاصله كانه اقطع من جملة المال » (٢٤) .

وهذه التعريفات وان اختلفت في اللفظ ، الا انها تتفق في المعنى الذي يتمثل بمنح ولي الامر قطعة من الارض لشخص معين إما لغايات السكن أو الزراعة أو الجندية (٢٥) .

واورد الفقهاء الى جانب مصطلح الاقطاع والقطائع مصطلحات اخرى تختلف بعض الشيء عن القطاع وهي :

الايغار : وهو ان تحمي الضيعة من ان يدخلها احد من العمال واسبابهم بما يأمر الامام به من وضع شيء يؤدي في السنة اما في بيت المال او في غيره من الامصار (٢٦) . والايغار هنا شكل من أشكال القطائع التي اشار اليه ياقوت .

الطعمة : وهي ان يدفع للرجل الضيعة يستغلها مدة حياته حتى اذا مات ارتجعت بعده . والفرق بين الاقطاع والطعمة ان الاقطاع يكون لعقبه من بعده ، والطعمة ترتجع منه (٢٧) . وهناك مصطلح ثالث وهو اقطاع الارفاق ويقصد به التملك المؤقت كالمقاعدة بالاسواق التي هي طرق المسلمين ، فمن قعد في موضع منها كان له بقدر ما يصلح له ما كان مقيماً فيه ، فاذا فارقه لم يكن له موضع غيره كأبنية العرب وفسطاطيهم ، فاذا انتجعوا لم يملكوا بها حيث نزلوا (٢٨) ، وكذلك الاختصاص بالمساجد والربط لا ملك فيها مع التمكن من التصرف (٢٩) .

ولا يطلق لفظ الاقطاع أو القطائع الا على ما يقطعه الامام لمن يراه من رعيته ، فاذا صدر عن شخص عادي سمي عطية . فقد اورد البلاذري ما نصه : « كانت عين الرومية وماؤها للوليد بن عقبة بن ابي معيط فأعطاه ابا زبيد الطائي ، ثم صارت لابني العباس أمير المؤمنين فأقطعها ميمون بن حمزة » (٣٠) . كما لا يطلق لفظ القطائع على الارض التي يمنحها الخليفة لغير المسلم . فقد كتب عمر الى نصارى نجران عندما اجلاهم عن اليمن : « فمن مروا به من أمراء الشام و أمراء العراق فليوسعهم من حرث الأرض ، فما اعتملوا من ذلك فهو لهم ، صدقة لوجه الله عقبة لهم مكان أرضهم ولا سبيل عليهم فيه لاحد ولا مغرم » (٣١) وكتب عثمان بشأنهم الى الوليد بن عقبة

ما نصه : واني وفيت لهم بكل ارضهم التي تصدق عليهم عمر عقبي مكان ارضهم باليمن (٢٢) .

القطائع في عهد الرسول (ص) :

عرف العرب قبل الاسلام الملكية الفردية في المناطق الزراعية ، والملكية الجماعية في المناطق الرعوية . فقد جاء في الاغاني ان اوس بن قلامة قال لا يوب بن محروف ، جد عدي بن زيد لما لحق به : فانظر أحب مكان في الحيرة اليك فأعلمني به لا قطعك او ابتاعه لك (٢٣) . وكان اللخميون يقطعون مساعدتهم في الحيرة ، فقد أقطع النعمان بن المنذر السوادية لسواد بن زيد بن عدي (٢٤) . كما عرف العرب نظام القبالة ، فذكر البلاذري أن مرداس بن ابي عامر وكليب بن عهمة الظفري من بني سليم قد اختطا القرية وهي خطة بني سليم ، فلم يكن عندهما نفقة فجعلوا لمن ينفق عليها ثلثها (٢٥) .

وعندما جاء الاسلام وهاجر الرسول «ص» الى المدينة كانت الملكية الفردية واضحة لان المدينة منطقة زراعية مأهولة . ولم يحاول الرسول «ص» أن يقلب المؤسسات الاقتصادية والمالية التي كانت قائمة فيها أو أن يمس أملاك أهلها (٢٦) . وبادر الانصار فجعلوا للرسول «ص» كل ارض لا يبلغها الماء يصنع فيها ما يشاء (٢٧) كما وهبوا له كل فضل في خطط المدينة (٢٨) . ثم تبلور بعد ذلك ملكية الدولة للأراضي ، وقد انطلق هذا المفهوم من موات الارض التي لا مالك لها ، ومن هنا قال الرسول «ص» عادي الارض لله ولرسوله ثم هي لكم (٢٩) ، والعادي كل ارض لها ساكن في قديم الدهر ، فانقضوا حتى لم يبق بها أحد فحكمها الى الامام . وتحدد المفهوم الثاني للأرض عندما اقصى بنو النضير ، واعتبرت فيثا ، وهو تعبير غير محدد في أصله ومعناه ولكنه يستلزم حتما ان تكون هذه الغنيمة بيد الرسول «ص» بتصرف بها كما يشاء (٤٠) . وقد خص المهاجرين دون غيرهم ما عدا سهل بن حنيف وسمك الانصارين لفقرهما .

وتمثلت دوافع الاقطاع في عهد الرسول «ص» بالامور التالية :

تألف القبائل على الاسلام : تشير المصادر الى ان الرسول «ص» قد أكثر من هذه القطائع خاصة في السنة التاسعة للهجرة التي سميت بعام الوفود . ومن تتبع المصادر يلاحظ ان هذه القطائع قد جاءت بمبادرة من رؤساء القبائل . وهذه القطائع كما يذكر ابو عبيد (٤١) كانت من موات ارضهم بعد ان أسلموا ، أو من الأراضي التي كانت مشاعا بين القبائل حيث كانت القبائل تتحامي بعض الارض تحاميا (٤٢) ، أو

كانت ملكيات مشتركة بين قبيلة او اكثر كالدهناء التي كانت لبني بكر وتميم (٤٣) .
علما بأن القبائل كانت تضع علامات لها تسمى المنار (٤٤) .

ومن الذين اقطعهم الرسول «ص» لغايات التآلف على الاسلام فرات بن حيان العجلي ، اقطعه أرضا باليمامة (٤٥) ، والعباس بن مرداس السلمي عندما شخص اليه «ص» واستقطعه الدثنية فاقطعه اياها على ان ليس له منها الا فضل ابن انسبيل (٤٦) ، والدثنية ماء لبني سليم (٤٧) ، واقطع «ص» راشد بن عبد ربه السلمي رهاطا وهي في ينبع ، وسعجي (٤٨) ، واقطع «ص» ربيع بن معاوية ومطرف بن عبد الله ، وأنس بن قيس وهم وفد عقيل بن كعب عقيق بن عقييل ، وهي أرض فيها عيون ونخل وكتب لهم بذلك كتابا ، ولم يعطهم حقا لمسلم (٤٩) ، واقطع الرقاد بن عمر الفلج ضيعة وكتب له كتابا (٥٠) ، وزيد الخيل الطائي فيد ومحلين في أرضه (٥١) ومجاعة بن مرارة بن سلمى الفورة وغرابة والخبل وهي مواضع ومياه في اليمامة (٥٢) . واستقطع عمرو بن سلمة حمى بين الشقراء والسعدية فاقطعه اياها (٥٣) ، واقطع حمزة بن النعمان العذري رمية سوط من وادي القرى ، وكان حمزة سيد بني عذرة ، وهو أول أهل الحجاز قدم على الرسول «ص» بصدقة بني عذرة (٥٤) . واقطع وأهل ابن حجر الحضرمي وكان من ملوك اليمن أرضا بحضرموت (٥٥) ، والعداء بن خالد بن هوذة مياها كان لبني عمرو بن عامر (٥٦) ، ومعاوية بن جروول ما أسلم عليه وقومه من بلادهم ومياهم وغدوة الغنم من وراء البلاد التي أسلموا عليها (٥٧) ، واقطع الرسول «ص» كذلك بلال بن الحارث المزني قطائع متعددة (٥٨) . واقطع «ص» عوسجة بن حرملة الجهني من ذي المروة وهي قرية بوادي القرى ، وما بين بلكتة الى الطيبة الى الجعلا ب الى جبل القلعة وهذه المناطق قريبة من ذي المروة (٥٩) . واقطع كشد بن مالك الجهني ينبع ، فلما أخذها قال اني كبير ، ولكن اقطعها لابن اخي فاقطعها له (٦٠) ، واقطع لبني شيخ من جهينة ما خطوا من صفنية وما حرثوا (٦١) ، والى حصن بن نضلة الاسدي ترمذ وهي موضع في بلاد بني اسد (٦٢) ، والى قتادة بن الاعور بن ساعدة التميمي الشبكة وهي موضع بالدهناء (٦٣) ، كما اقطع عيينة بن حصن والاقرع بن حابس ، والرجال بن عنفة ، ومحكم بن الطفيل (٦٤) .

واقطع الرسول (ص) لهذه القبائل هو من باب اقرار الحقوق لها او لتأليفها على الاسلام كما ذكرت ، فقد سأل صخر بن العيلة الرسول (ص) ماء لبني سليم هربوا عن الاسلام وتركوا الماء ، فقال يا نبي الله انزلني انا وقومي . قال : نعم . فانزله . ولما أسلم السلميون أتوا صخرا فسألوه أن يدفع اليهم الماء ، فأبى . فاتوا النبي (ص) فقال يا صخر : ان القوم اذا أسلموا حرزوا أموالهم ودماءهم ، فادفع الى القوم ماءهم . قال نعم يا نبي الله (٦٥) .

لاحياء الأرض الموات : احياء الموات وسيلة لاستصلاح الاراضي واستغلالها ، ومن هنا رأى الرسول (ص) منح هذه الاراضي الى اناس معينين كي يقوموا باستغلالها . ومن الذين أقطع لهم من الاراضي الموات أبيض بن حمال المازني ، أقطعه المصحح الذي بمأرب وهو يعتقد أن ذلك أرض موات يريد احياءها (٦١) ، وسليط الأنصاري أقطع أرضا ليحييها فأحيها ، لكنه عاد واستأذن الرسول (ص) بالتخلي عنها ، لأنها تشغله عنه ، كما لم يعد له بها حاجة فاستقطعها الزبير فأقطعه إياها (٦٧) . وأقطع كذلك الزبير بن العوام وأبا بكر وعمر وسهيل بن حنيف وعبد الرحمن بن عوف عامرا ومواتا من أموال بني النضير ، وفي بعض الروايات عامرا وهي الخراب التي يبلغها الماء (٦٨) . وأقطع عليا أرضا بينبع ، وعمار بن ياسر بذي العشرة (٦٩) ، وأقطع أبا بكر حجر ، وعمر بن الخطاب بئر جرم وصهيب بن سنان الضراطة ، وعبد الرحمن بن عوف سواره وكيدمه ، وأبا سلمة بن عبد الأسد البويرة (٧٠) .

والواقع أن الرسول (ص) قد خص المهاجرين بأراضي بني النضير لحاجة المهاجرين أولا ، وحتى يخفف عن الانصار ، ويعيد للانصار ما أعطوا للمهاجرين عند قدومهم المدينة فقال (ص) مخاطبا الانصار : ليست لآخوانكم المهاجرين أموال ، فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وإن شئتم امسكتكم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة (٧١) . فلما طالبت نفس الانصار عن هذه الاموال أمر المهاجرين برد ما كان للانصار لاستغنائهم عنهم . ولأنهم لم يكونوا ملكوهم ذلك وإنما دفعوا اليهم تلك النخيل لينتفعوا بشمرها (٧٢) . فكان هذا الاتجاه نحو الارض الموات وسيلة لاستصلاحها .

الخطط : لما هاجر الرسول (ص) الى المدينة أنزل المهاجرين في دور الانصار يسكنون فيها معهم ، حيث يذكر أن سهم عثمان بن مظعون وقع على أم العلاء الانصارية (٧٣) . وبعد أن تخلى الانصار عن فضل خططهم ، وأراضهم التي لا يبلغها الماء الى الرسول (ص) ، قام عليه الصلاة والسلام باقطاع المهاجرين دورا وخططا في المدينة . ومن الذين أقطعوا دورا من الصحابة : أبو بكر (٧٤) ، وعثمان بن عفان (٧٥) ، وعمار بن ياسر (٧٦) ، والمغيرة بن شعبة ، أقطع خطة في البقيع (٧٧) . ولما خط الرسول (ص) المدينة جعل للزبير بن العوام بقيعا واسعا (٧٨) ، ولبنى زهرة خطة في ناحية من مؤخرة المسجد فكان لعبد الرحمن بن عوف الحش ، والحش نخل صفر لا يسقى (٧٩) . وجعل الرسول (ص) لسلمة بن عبد الأسد موضع داره (٨٠) كما أقطع خطة لعمر بن الخطاب (٨١) ، وخطة لعثمان بن مظعون وأخوته (٨٢) .

اقطاع النفل : وهناك شكل آخر من أشكال الاقطاع ، قام الرسول (ص) بمنحه لبعض الصحابة ، اعتبر من اقطاع النفل ، أي أن الاقطاع كان بمثابة الوعد بعد فتح

انبلاد . ومن الذين اقطعوا تميم بن اوس الداري . والواقع ان المصادر اختلفت في أسماء المواضع التي تم اقطاعها ، كما أن هناك اختلافا في صيغة الاقطاع . ويذكر ابو عبيد ان عمر بن الخطاب قد امضى لتميم اقطاعه لكنه اشترط عليه عدم البيع (٨٣) ، كما اقطع لابي ثعلبة الخشني ايضا أرضا بالشام (٨٤) . وقال عبد الرحمن بن عوف : اقطع لي رسول الله أرضا بالشام يقال لها السليل ، ولم يكتب له بها كتابا (٨٥) .

وقد جاءت صيغ القطائع في كتب الرسول (ص) للمقطع اليهم على أشكال :

اني اقطعك (٨٦) ، وهذا ما اعطى (٨٧) ، وأن لهم (٨٨) ، وما وهب (٨٩) ، وهب لي (٩٠) ، وأن له (٩١) . أما مساحات هذه القطائع فلم تكن معروفة تماما ، ولكن بعض المصادر اشارت الى القلوة وهي قدر رمية السهم (٩٢) ، وفدوة الفهم (٩٣) .

مما تقدم يمكن القول ان قطائع الرسول (ص) كانت لغايات محددة ، فهي اما بيوتا للسكن او لزراعتها ، وأغلب هذه القطائع من الارض البور او « عادي الارض » التي لم يكن لها مالك ، او لم تكن لها أهمية ، وهي بداية لظهور فكرة الملكية الفردية .

القطائع في عهد ابي بكر :

لم تأخذ القطائع بعدا كبيرا زمن ابي بكر ، نظرا لقصر مدته في الحكم وانشغال المسلمين بحروب الردة . وبعد الانتهاء من حروب الردة أخذ مفهوم ملكية الدولة يتبلور بصورة اوضح . فقد اورد الطبري ان ابا بكر اقام على الابرق عندما ارتدت ذبيان أياما وقال : حرام على ذبيان ان يملكوا هذه البلاد اذا اغناها الله وأجلاها . فلما غلب اهل الردة جاءت بنو ثعلبة وهي كانت منازلهم لينزلوها فمنعوا منها ، فاتوا ابا بكر المدينة فقالوا : علام نمنع من نزول بلادنا . فقال : كذبتم ليست لكم ببلاد ولكنها موهبي وتقدي (٩٤) . ولم يعتبهم . وحمل الابرق لخيول المسلمين ، وأرعى سائر بلاد الربرة الناس على بني ثعلبة ثم حماها كلها لصدقات المسلمين (٩٥) . واسكن المجازة ، وهي قرية من أرض اليمامة ، اخلاطا من الناس من موالي قریش وغيرهم بعد مقتل مسيلمة لانها لم تدخل في صلح خالد بن الوليد عندما صالح اهل اليمامة (٩٦) وبهذا المفهوم أصبحت الارض التي فتحها المسلمون ملكا للدولة ، يتولى صاحب الشأن النظر فيها حسب ما يراه منفعة للمسلمين .

واقطع ابو بكر بعض رؤساء القبائل تالفا لهم على الاسلام ، ومن هؤلاء مجاعة الحنفي حيث اقطع الخزيمة في اليمامة (٩٧) ، واقطع عينة بن حصن قطيعة ، وكتب

له كتابا الا ان عمر رفض ختم الكتاب وردده (٩٨) . واقطع ابو بكر لغايات احياء الارض واستصلاحها الزبير بن العوام ، فاقطعه الجرف والقناة ، والقناة واد يأتي من الطائف ويصل الى قبور الشهداء بأحد (٩٩) . واقطع عبد الرحمن بن زيد الخطاب بعد مقتل والده في اليمامة ، ولم يشتر البلاذري الى مكان الاقطاع (١٠٠) . وتشير بعض المصادر الى ان ابا بكر اقطع طلحة بن عبيد الله ارضا ، فاتى طلحة عمر بالكتاب ، فقال : اختم على هذا . فرفض عمر وقال : اكل المسلمون اعطي مثل ما اعطاك فجاء طلحة الى ابي بكر وقال : والله ما ادري انت الخليفة ام عمر ؟ فقال بل انا ، ولكنه ابى (١٠١) .

القطائع في عهد عمر بن الخطاب :

لم تختلف وجهة نظر عمر بن الخطاب عن وجهة نظر ابي بكر حيث قال : « لنا رقاب الارض » (١٠٢) وهذا يعني ان الارض اصبحت ملكا للدولة ايضا ويشير الطبري الى ذلك فيقول : فسواد العراق اخذ عنوة ، فدعي اهله الى الرجوع ، فمن اجاب فعليه الجزية وله الذمة ، ومن ابى صار ماله فينا ، فلا يحل بيع شيء من ذلك الفيء فيما بين الجبل الى العذيب من ارض السواد ولا في الجبل (١٠٣) . وارض مصر كسواد العراق (١٠٤) ، وكذلك ارض الشام الا المدن خاصة (١٠٥) . وقد اقر عمر اهل البلاد في الشام على اراضيهم مقابل دفع الجزية ويكونوا عمارا للارض (١٠٦) . ووجهة نظر عمر بهذا الخصوص ان العرب لم يكن لهم طاقة بعمارة الارض فطلب منهم ان يتركوها لاهلها مقابل دفع الجزية (١٠٧) . ومن مفهوم هذه الملكية للأراضي رجوع عمر عن وعده لجريز بن عبد الله وقومه عن نقله لهم بربع السواد وقال : اني قاسم مسؤول ، ولولا ذلك لسلمت لكم ما قسمت لكم ولكن ارى ان يرد على المسلمين (١٠٨) .

وقد ابدى عمر بن الخطاب تشددا في بيع هذه الاراضي او اقطاعها ، ففي مجال البيع قال لعتبة بن فرقد عندما اشترى ارضا من ارض الخراج ، ممن اشتريتها ؟ قال : من اهلها قال : فهؤلاء اهلها (للمسلمين) ابعتموه شيئا . ؟ قالوا : لا . قال : فاذهب واطلب مالك حيث وضعته (١٠٩) .

وعن سيف ان جرير بن عبد الله البجلي اشترى من ارض السواد صافية على شاطئ الفرات ، فاتى عمر فأخبره ، فرد ذلك الشراء وكرهه ونهى عن شراء شيء لم يقتصمه اهله (١١٠) ، وكأنه اراد ان تبقى هذه الارض ملكا للمسلمين اجمع لا تباع ولا تورث (١١١) ، في حين رخص البيع في الاراضي التي بقيت بيد اهلها عند فتحها كارض الحيرة وبانقيا واليس وصلوبا وغيرها (١١٢) . وقد استثنى الخليفة ايضا من الارض

الخراجية تلك الاراضي التي أطلق عليها اسم الصوافي حيث ترك امرها الى الخليفة ليجيز منها ويعطي من كان له غناء في الاسلام ويضع ذلك مواضعة ولا يحابي به (١١٣). واعتبرت الصوافي في العراق كل ارض كانت لكسرى ومرابته ، وكل ارض جلا عنها اهلها ، ولم يبق بها ساكن ولا عامر ، ومفايض الماء ، وكل دير بريد ، والآجام ، وارض من قتل في المعركة (١١٤) . وعندما مسح عثمان بن حنيف ارض السواد امره ان لا يمسح تلا ولا اجمة ولا سبخة ولا مستنقع ماء ولا ما لا تبلفه المياه (١١٥) . وبهذا المعنى فان الصوافي تمثل خمس الدولة من ارض الفيء يحق للخليفة التصرف به ووضعه كما يرى لمصلحة الدولة .

وفي الشام ومصر فان الاشارات عن طبيعة ارضها قليلة ، وقد طبق عليها ماطبق على ارض السواد . ويذكر البلاذري (١١٦) ان كل عشري بالشام فهو ما جلا عنه اهله فاقطعه المسلمون فأحيوه ، وكان مواتا لا حق فيه لاحد فأحيوه . كما يذكر ابن عساكر بعض الصوافي التي كانت لبطارقة الروم في الشام (١١٧) . أما مصر فالاشارات الى القطائع فيها تكاد تكون معدومة ، ولم يرد فيها الا قطيعة واحدة كما سنرى .

اما من ناحية القطائع فقد اتخذت الاشكال التالية :

— خدمة النفع العام : فقد أقطع عمر اقواما يقدمون خدمات عامة للدولة ، ومن

بين هؤلاء نافع بن الحارث الثقفي الذي أقطع عشرة أجربة في البصرة ، لانه كان اول من افتلا خيلا ليغزو عليها المسلمون . واشترط عمر أن لا تضر هذه القطيعة بمسلم ولا معاهد ولا تقطع شربا ولا طريقا وليس لاحد فيها حق (١١٨) . ويذكر ابن دريد أنه اقطعه ثلاثماية جريب ، ولم يقطع بصريا غيره (١١٩) ، ولكن يبدو ان الرواية الاولى اقرب الى الواقع .

وفي الشام طلب اناس ان يقظهم ارضا من صوافي اندركسيان بدمشق لتكون مربطا لخيولهم فأقطعهم ذلك . لكن عمر عدل عن قطيعته عندما استغلوا القطيعة لغير الغايات التي اقطعوا من اجلها ، فأمر عمر برد الارض وأغرمهم لما زرعوا فيها (١٢٠) .

— احياء الارض واستصلاحها : فقد اقطع ارضا مواتا من عقيق المدينة لعدد من

الصحابه امثال خوات بن جبير والزبير بن العوام (١٢١) ، وأقطع عليا ارضا بينبع (١٢٢) . ويذكر ابن دريد أن عمر اقطع عثمان بن ابي العاص الشط الذي عرف باسمه بالبصرة (١٢٣) . ويوضح ابن زنجوية شكل هذا الاقطاع ويقول : جاء عثمان بن ابي العاص الى عمر وقال له : يا امير المؤمنين ان عندنا اجمة ليست في يد أحد فأقطعنيها فأعمرها ، فتكون فيها منفعة لعيالي ومنفعة للمسلمين ، فكتب له بذلك (١٢٤) .

— **لن كان له غناء في الاسلام :** وهذه لم يتوسع بها عمر ، ولم ترد الا اشارة واحدة لهذا الشكل من القطائع . فقد كتب عمر الى عثمان بن حنيف أن يقطع جريرا بن عبد الله البجلي قدر ما يقوته لا وكس ولا شطط . فكتب عثمان الى عمر : ان جريرا قدم علي بكتاب منك تقطعه ما يقوته ، فكرهت ان امضي ذلك حتى اراجعك فيه . فكتب اليه عمر : ان قد صدق جرير ، فانفذ ذلك ، وقد احسنت في مؤامرتي (١٢٥) . واقطع عمر ايضا ابا موسى الاشعري ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن عمرو و ابا مضر . ويرى الطبري أن هذه القطائع على وجه النفل من خمس مما أناء الله (١٢٦) .

— **تالفا لبعض رؤساء القبائل :** فقد اقطع عمر قوما من اشراف دمشق كابن بحدل وابن مدلج العذري دورا في دمشق خرج منها اهلها من الروم (١٢٧) . واقطع مجاعة الحنفي ارضا بالربا بحجر (١٢٨) .

— **لدواعي الحاجة والاعاشة ،** فقد خير عمر ازواج الرسول (ص) بين أن يعطيهم الارض أو يضمن لهم الوسوق كل عام (٨٠ وسقا تمرا و ٢٠ وسقا شعيرا) فاختلفن ، فممنهن من اختار الوسوق ، وممنهن من اختار أن يضع لهن الارض . فكانت عائشة وحفصة ممن اختار الوسوق (١٢٩) . واقطع فاخته بنت عتبة بن سهيل وزوجها عبد الرحمن بن الحارث خطة بالمدينة فأوسع لهما . فقبل اكثرث لهما يا امير المؤمنين قال : عسى الله أن ينشر منهما ولدا كثيرا ورجالا ونساء (١٣٠) ، واقطع سندر أو ابن سندر مولى رسول الله (ص) ارضا بمصر . ويذكر ابن سعد (١٣١) : لما ولي عمر قال لسندر : اختر ان شئت ان اجري عليك ما اجري ابو بكر ، وان شئت اكتب اليك الى الامصار . قال : اكتب الى مصر فانها ارض ريف . فكتب عمر الى عمرو بن العاص : اما بعد فان سندر قد توجه اليك فاحفظ فيه وصية رسول الله (ص) فقطع له عمرو بارض مصر ارضا واسعة ودارا ومعاشا ، فعاش فيها ما عاش ، فلما مات قبضت في مال الله .

وكثرت القطائع في عهد عمر لغايات السكن ، فقد اقطع الناس دورا في الكوفة والبصرة ، والمدائن ، والموصل والحديثة ومدن الشام والفسطاط (١٣٢) .

واجاز عمر القطائع لغايات الدفاع وترتيب المسالح في الثغور ، فقد كتب الى ابي عبيدة : ان رتب بأنطاكية جماعة من المسلمين اهل نيات وحسبة ، واجعلهم مرابطة ولا تحبس عنهم العطاء . ولما ولي معاوية كتب اليه بمثل ذلك (١٣٣) . ولما طالب اهل البصرة باقتسام ارضها ، قسم عليهم ما كان لكسرى فصار فيئا على أن يؤدوا الخمس الى الوالي ، فأجابهم عمر الى ذلك ، فكانت قطائع اهل البصرة نصفين : نصفها مقسوم ، ونصفها متروك للعسكر والاجتماع (١٣٤) .

ومما تقدم فان عمر قد اتخذ لنفسه قاعدة ثابتة في شأن القطائع تمثلت بعدم منحها الا اذا رأى أسبابا موجبة لذلك ، كما ان من اقطعهم كانت قطائعهم من الصوافي وهي أرض الفيء أو من موات الأرض ، وان هذه القطائع كانت على وجه النفل من خمس ما أفاء الله كما ذكرت .

القطائع في عهد عثمان :

للهولة الاولى يخيل للناظر ان القطائع في عهد عثمان قد اتخذت اتجاهها سلبيا في حركة الاقطاع . ويرى بعضهم ان ذلك ناتج عن نظرة عثمان للتصرف في اموال الدولة ، وحصيلة للظروف التي استجدت في خلافته (١٢٥) . صحيح ان احياء الاراضي واستثمارها أدى الى زيادة اقبال الناس على شراء الارض والمضاربة فيها ، وهذا أدى الى ارتفاع اسعارها ، الا ان هذا الاقبال لم يخرج عن القواعد التي سنّها الرسول (ص) ومن جاء بعده .

ونلمح اثر هذه الصورة القائمة عن القطائع في عهد عثمان فيما يذكره يحيى بن آدم من قوله : لم يقطع الرسول (ص) الارضين ولا أبو بكر ولا عمر ، وان أول من أقطعها عثمان وباعها عثمان (١٢٦) . وتابعه ابن عساكر وقال : لم يقطع أبو بكر ولا عمر ولا علي ، وأول من أقطع القطائع عثمان ، وبيعت الارض في خلافة عثمان (١٢٧) . وهذه الاقوال لا تتفق مع قول أبي يوسف حيث قال : اقطع الرسول (ص) اقواما ، وان الخلفاء من بعده اقطعوا ، ورأى رسول الله (ص) الصلاح فيما فعل من ذلك اذ كان فيه تألف على الاسلام وعمارة للأرض ، وكذلك الخلفاء انما اقطعوا من راوا ان لهغناء في الاسلام أو نكاية للعدو ، وراوا ان الافضل ما فعلوا (١٢٨) .

ولالقاء الضوء على طبيعة القطائع في عهد عثمان لابد من الحديث على أرض السواد ، لان هذه القطائع تتركز في مناطق السواد بينما تكاد تكون الاشارات قليلة عن الاقطاع في مصر أو بلاد الشام . وربما لا نبتعد عن الحقيقة كثيرا اذا قلنا ان معظم الاراء الفقهية التي تحددت فيما بعد كانت تتركز على أرض السواد .

لقد حدد أبو عبيد أرض السواد من لدن تخوم الموصل مارا مع الماء الى ساحل البحر ببلاد عبادان شرقي دجلة هذا طوله ، وأما عرضه فحدّه منقطع الجبل من أرض حلوان الى منتهى طرف القادسية المتصل بالعذيب من أرض العرب (١٢٩) . وضمن هذه الحدود وجدت الصوافي التي اصفاها عمر بن الخطاب كما رأينا . واعتبر السواد فينا موقوفا على المسلمين ، وأهله عمالا فيه للمسلمين بكسراء معلوم يؤدونه ، ويكون باقي

ما تخرج الارض لهم ، وهذا لا يجوز الا في الارض البيضاء ، ولا يكون في النخل والشجر (١٤٠) . وقد قدرت المساحة بـ ٣٦ ألف ألف جريب (١٤١) . وعلى ضوء التحديد السابق فان البصرة من أرض السواد (١٤٢) . وذكر أبو حنيفة أنها من الارض التي أحيها المسلمون ، وما أقطعه الخلفاء من القطائع التي لا حق فيها لمسلم ولا معاهد ، يكون ما يجتنب منهم مجرى على الخراج (١٤٣) . وإلى مثل ذلك أشار أبو يوسف وقال : أرض البصرة وخراسان عندي بمنزلة السواد ، وما افتتح في ذلك عنوة فهو أرض خراج وما صولح عليه فعلى ما صولح عليه ، لا يزداد عليهم ، وما أسلم عليه أهله فهو عسري (١٤٤) .

فاذا ادركنا حدود أرض السواد ، ومعرفة مناطق زراعة النخيل والشجر . ومناطق الصوافي وهي أرض جلا عنها أهلها ، فلم يبق بها ساكن ولا عامر (١٤٥) فحكمها في الاقطاع كحكم عادي الارض ، والمناطق التي لم يمسحها عثمان بن حنيف من أرض السواد ، أمكن على ضوء ذلك بيان طبيعة القطائع التي أقطعتها عثمان ، وهذه القطائع تمثلت بما يلي :

احياء الارض الموات : تحتل مناطق البصرة المركز الاول في المصادر من حيث القطائع التي تمت بها ، فالبصرة كانت من أرض الموات كما رأينا ، وبالتالي فلا حق لمسلم فيها ولا معاهد .

لقد أقطع عمر بن الخطاب كما رأينا عثمان بن أبي العاص أجمة في أرض البصرة ، وفي عهد عثمان أقطع سباحا كما يذكر ابن زنجوية (١٤٦) ، فاستخرجها وأحيها ، والسباح موات كلها ، وكذلك الأرض التي يغلب عليها الفياض ، والاجام ، ثم استخرجها مستخرج ، كانت كالموات يحييها . وذكر أبو عبيد (١٤٧) أن أرض (المستنقعات) اذا عولجت بنزع الماء منها حتى ينضب عنها فهي كالأرض يحييها ، فتكون لمن فعل ذلك . وذكر قدامة بن جعفر هذا الاقطاع وقال (١٤٨) : « أقطع عثمان ، عثمان بن أبي العاص شط عثمان بالبصرة ، فان البصرة كلها كانت يومئذ سباحا ، فأقطعه اياها فاستخرجها وأحيها . والسباح موات ان كانت لا تنبت الا بعلاج ، وكذلك الأرض يغلب عليها الفياض والاجام ، وكذلك الأرض التي يركبها الماء ، ويقسم فيها حتى يحول بين الناس وازدراعها والانتفاع بها كالبطائح » .

وتشير بعض المصادر أن هذا الاقطاع قد اشتراه عثمان بن عفان بدار له في المدينة وزادها في المسجد في رواية . وفي أخرى أنه اشتراها بمال له بالطائف (١٤٩) . ويبدو أن المساحة التي أحيها عثمان بن أبي العاص كانت كبيرة حتى أنه منح لآخيه حفص الحفصان ، ولآخيه أمية الامبتان ، ولآخيه المغيرة المغيرتان ، وحكما لآخيه

الحكم بن ابي العاص ، ونهر الارحاء لابي عمرو بن ابي العاص الثقفي (١٥٠) . ويقدر ابن قتيبة مساحة هذا الاقطاع باثني عشر ألف جريب (١٥١) . ويخطئ ياقوت (١٥٢) عندما يذكر ان نهر مطرف في البصرة قطعة من عثمان للحكم بن ابي العاص عم عثمان ، وانواقع ان الحكم هذا هو الحكم الثقفي حيث لا تشير المصادر الى اقطاع عثمان للحكم بن العاص الاموي .

والاقطاع الاخر في البصرة كان لعبد الله بن عامر . وتشير المصادر الى ان ابن عامر كان مهتما باستصلاح الاراضي . وذكر الزبيري انه كان لا يعالج أرضا الا ظهر في الماء (١٥٣) . ومن الاراضي التي قام باستصلاحها نباج الذي سمي باسمه ، وهو موضع يقع بالقرب من البصرة على طريق مكة ، والجحفة وهي بستان نخيل يقع بالحجاز بينه وبين مكة مسيرة ليلتين (١٥٤) ، والقريتين . وانبط عيونا تعرف بعيون ابن عامر ، بينها وبين النباج ليلة على طريق مكة ، وحفر الحفيرة ثم حفر السمينة ، واتخذ بقرب قباء قصرا ، واتخذ بعرفات حياضا ونخلا ، واحتفر بالبصرة نهرين احدهما في المشرق ، والاخر الذي يعرف بأمر عبد الله وهي أمه . وحفر نهر الابلة ، وكان يقول : لو تركت لخرجت المرأة في حداثتها على دابتها ، ترد كل يوم على ماء وسوق حتى توافي مكة (١٥٥) .

ومن القطائع التي أحياها ابن عامر في البصرة أيضا الأرض التي حفر فيها نهر الاساورة ، ونهر نافذ نسبة لمولاه نافذ ، ونهر حبيب نسبة الى حبيب بن شهاب من ولد سامة بن لؤي كان له قدر بالبصرة فمنحه اياها ابن عامر (١٥٦) . وقد بين ابن خياط طبيعة القطائع وقال : افتتح ابن عامر فيض البصرة من الطازات ، فشقه وسط البصرة ، وحفر نهر الاساورة حتى بلغ الشباك ، واحتفرت امه دجاجة بنت الصلت نهرها الذي يقال له نهر أم عبد الله وسط البصرة في سوقها (١٥٧) .

ونلمح موقف اهل العراق من احياء ابن عامر ما اورده البلاذري أنه عندما حفر نهر أم عبد الله جاءه حارثة بن بدر الفداني فقال له : لم أر أعظم بركة من هذا النهر يسقى منه الضعفاء من ابواب دورهم ، ويأتيهم منافعهم فيه الى منازلهم ، وهو مفيض لمياههم . ولما تولى زياد العراق قال له : ما رأيت شرا منه ، ينز من دورهم ، ويفيضون له في منازلهم ، ويفرق فيه صبيانهم (١٥٨) .

ويبدو ان عثمان نفسه قد كان له احياء في البصرة حيث يذكر البلاذري ان خليج بنات نائلة نسبة الى نائلة الفرافصة الكلبية ، وكان عثمان اتخذ هذا الخليج ، وساقه الى أرض استخرجها ، واعتملها (١٥٩) . ومما تقدم يمكن القول ان الأرض التي اقطعت

في البصرة هي من الارض الموات ، ومن حق الخليفة ان يقطعها لمن يرى لان في ذلك عمارة للبلاد واردة على المسلمين من تعطيله (١٦٠) .

واقطع عثمان القطائع العسكرية خاصة في مناطق الثغور لما لها من أهمية في حماية أرض المسلمين . ومنذ اللحظة التي تولى بها الخلافة كتب الى معاوية يأمره بتحسين السواحل وشحنها واقطاع من ينزلها اياها القطائع (١٦١) . ولم يقف عند هذا الحد بل أمر معاوية ايضا ان يعد في جميع سواحل بلاد الشام اذا غزا او أغزى جيوشا سوى من فيها من الرتب ، وان يقطع الرتب الارضين ، ويعطيهم ما جلا عنه اهله من منازل . وقد ادى ذلك الى اقبال الناس والانتقال الى السواحل من كل ناحية (١٦٢) ، وبهذه الطريقة حصن معاوية انطربوس ومرقبة وبانياس واللاذقية وجبله وبيت سلمية (١٦٣) .

اما في سواحل مصر فلم يرد اقطاع كالشام بل أمر عثمان عبد الله بن سعد بن ابي السرح ان يلزم في الاسكندرية رابطة لا تفارقها ، وان يدر عليهم الارزاق (١٦٤) . وفي الجزيرة طلب عثمان من معاوية ان ينزل العرب مواضع نائية عن المدن ، ويأذن في اعمار الارضين التي لا حق لاحد فيها ، فأنزل بني تميم الرابية ، وأنزل المازحين والمديبر اخلاطا من قيس وأسد وغيرهم ، ورتب ربيعة في ديارها على ذلك ، وفعل مثل ذلك في جميع ديار مصر (١٦٥) .

وفي أرمينية كتب عثمان الى معاوية ان يشخص الى حبيب بن مرة من اهل الشام والجزيرة قوما يرغبون في الجهاد والغنيمة . فبعث اليه معاوية الفتي رجل أسكنهم في قالقلا واقطعهم بها القطائع وجعلهم رابطة بها (١٦٦) . وفي اذربيجان سمح عثمان لمن نزع اليها من الكوفة والبصرة والشام ان يملكوا ما يفلون عليه ، كما سمح لهم بشراء الارض من العجم . وقد ادت هذه الاجراءات الى التجاء القرى المجاورة اليهم للخفارة وصار اهلها مزارعين لهم (١٦٧) .

وفي قبرص اسكن معاوية سنة ٣٣ هـ اثني عشر الفا كلهم أهل ديوان ، نقل بعضهم من بعلبك ، فبنوا فيها المساجد ، ومدينة ، وأقاموا يعطون الاعطية (١٦٨) .

ويلاحظ ان الغاية من هذه القطائع هي تقوية الثغور ، ومن المؤكد ان هذه الاقطاعات كانت البدايات الاولى لنظام الربط الاسلامية (١٦٩) .

واقطع عثمان لفايات السكي ، ومن الذين اقطعهم العباس بن ربيعة الذي اقطعه دارا في البصرة (١٧٠) ، واقطع حمران بن أبان مولاة دارا بالبصرة بعد أن غرّبه من المدينة (١٧١) واقطع آل الحكم دورا بناها (١٧٢) واسكن بني حرب من عائذة قريش في

بني شيبان قرية بالشام (١٧٣) ، واقطع لغايات الحاجة حبي أم مالك الدار مولى
عمر بن الخطاب (١٧٤) .

ومما تقدم نرى ان غايات هذه القطائع كالغايات التي كانت في عهد عمر بن الخطاب ،
والتوسع الذي جاء في عهد عثمان كان ناتجا من عمليات بيع الاراضي التي سمح بها
عثمان بن عفان في سنة (٣٠٠) هجرية . ويشير الطبري الى ان عثمان جمع أهل
المدينة وقال : يا أهل المدينة ان الناس يتمخضون بالفتنة ، واني والله لا تخلصن لكم
الذي لكم حتى انقله اليكم ان رأيتم ذلك . فهل ترونه ياتي من شهد مع أهل العراق
الفتوح فيه فيقيم معه في بلاده . فقام اولئك وقالوا : كيف تنقل لنا ما افاء الله علينا
يا امير المؤمنين ! فقال : نبيعها ممن شاء بما كان له بالحجاز ففرحوا وفتح الله عليهم
به امرا لم يكن في حسابهم (١٧٥) .

ويعطي ابن زنجوية نقلا عن الشعبي تفصيلا اكثر حيث يقول : لما ولي عثمان
كان الرجل يقدم عليه ، له الشرف في قومه من أهل اليمن والطائف او عمان او
البحرين او حضرموت او اليمامة فيقول : يا امير المؤمنين اني رغبت في الهجرة ، وخلفت
ارضا نفيسة ، وذلك ان هؤلاء أهل قرى وعقد ومساكن . فيقول عثمان فانا معوضك
فيها ، وتجعل ارضك صافية للمسلمين (١٧٦) . وفعلوا ذلك واشتراه رجال من كل
قبيلة وجاز لهم عن تراض منهم ومن الناس واقرار الحقوق (١٧٧) .

ومن الذين عوضهم عثمان الاشعث بن قيس اخذ ما له بحضرموت واقطعه
طيزناباذ (١٧٨) ، وعوض طلحة بن عبيد الله النشاستج ببئر اريس ، واخذ ماله
بحضرموت (١٧٩) ، وفي رواية اخرى ان طلحة اشترى بحصته من خيبر نصيب من شهد
القادسية والمدائن من أهل المدينة ممن اقام ولم يهاجر الى العراق (١٨٠) ، وقام طلحة
بتعميرها حتى عظم دخلها فقال سعيد بن العاص عندما قيل له ان طلحة جواد : ان
من له مثل نشاستج لحقيق ان يكون جوادا ، والله لو ان لي مثله لاعاشك الله به
ميشا رغيدا (١٨١) .

وعوض الزبير بن العوام ما والى دير عبد الرحمن ، وخباب بن الارت اشتينيا
(استينيا) ، ووائل بن حجر الحضرمي ما والى زرارة ، وعدي بن حاتم الطائي الروحاء ،
وابا مريد الحنفي أرضه بالاهاواز بنهر تيري ، ونافع بن الحارث بن كلدة الثقفي
قطيعته التي بشط عثمان بالبصرة ، وخالد بن عرفة العذري حليف بني زهرة أرضه
بحمام عمر ، وابا موسى الاشعري قطيعة بحمام عمرة ، واقطع اناسا من أهل البصرة
واناسا من أهل الكوفة واناسا من أهل المدينة قطائع كثيرة (١٨٢) .

واشترى مروان بن الحكم بمال كان له اعطاه عثمان نهر مروان ، وهو يومئذ اجمة ، واشترى منه رجال من القبائل بالعراق اموالا كانت لهم في جزيرة العرب من اهل المدينة ومكة والطائف واليمن وحضرموت (١٨٣) .

وتختلف المصادر بشأن الصحابين الخمسة الذين اقطعهم عثمان ، ففي حين ذكر ابو عبيد (١٨٤)، والطبري (١٨٥) والحنبلي (١٨٦) أسماء الزبير وخباب بن الارت وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن هبار ، يذكر ابن زنجوية (١٨٧) سعد بن مالك وابن مسعود وخبابا والزبير واسامة بن زيد . أما البلاذري (١٨٨) فيذكر قائمة ثلاثة مكونة من عبد الله بن مسعود واقطع ارضا بالنهرين (النهر بيل) ، وعمار بن ياسر استينا (سنيئا) ، وخباب بن الارت صعنيا (صعني) ، وسعد بن مالك قرية هرمز ، وطلحة بن عبيد الله النشاستج، واسامة بن زيد ارضا باعها ، وكان ابن مسعود وسعد بن مالك يعطيان ارضهما بالثلث والرابع .

وهذه الاماكن جميعا من صوافي السواد ، واستدل ابو عبيد على ذلك من ان هرمز كان أحد الاكاسرة، وان عثمان اقطع من تلك الارضين التي لم يبق له رب (١٨٩) . ويذكر الطبري ان ما أعطي كان من باب الفياء (أي الصوافي) ، وبموافقة من اصحابه وبمبادلة من عقارهم (١٩٠) . ومن حق الخليفة ان يمنح من خمس الدولة ، وبهذا يكون قد اقطع مما ليس له مالك ، ولم يكن حقا لمسلم او معاهد . واتهام عثمان بأنه قد اقطع من ارض السواد وأضر بالخراج كان نتيجة اختلاط الامر في شأن ارض السواد الخارجية والصوافي التي كانت فينا للمسلمين ، يؤيد ذلك ما ذكره ابو عبيد (١٩١) بقوله : واما اقطاع عثمان من اقطع من الصحابة ، وقبولهم اياه ، فان قوما قد تأولوا ان هذا من السواد . وقد سالت قبصة : هل كان فيه ذكر السواد؟ فقال : لا . فان يكن كما تأولوا فانه عندي من الاصناف التي كان عمر اصفاها من ارض السواد .

وكان ابن زنجوية اكثر وضوحا في هذا الشأن حيث قال (١٩٢) : « اقطع عثمان من اقطع من الصحابة وقبولهم اياه فان أقوما قد تأولوا أن هذا من السواد ، فان لم يكن كما تأولوا فانه عندي من الاصناف التي كان عمر اصفاها من ارض السواد » . وان أعطى من الصوافي رأي ان عمارتها ارد على المسلمين ، واوفر لخراجها من تعطيها ، فاعطى من رأى اعطاءه ان يعمرها كما يعمرها غيرهم ، يؤدون عنها ما يجب للمسلمين عليهم (١٩٣) .

ويذكر الحنبلي ان قطائع عثمان كانت من موات السواد (١٩٤) ، ومن قبله أشار ابو هلال العسكري الى بعض هذه القطائع فقال (١٩٥) : واقطع عثمان طلحة أجمة الجوف ، وهو موضع النشاستج . ويبدو ان سعيد بن العاص قد تردد باقطاعه لانها تصل بين البر والبحر ، فيملك أرضا ونهرا كان له . فكتب عثمان الى سعيد : ويحك انفذك فاني اتخوف عليك ففعل (١٩٦) . ومما يؤكد كذلك ان اقطاع عثمان لم يكن من السواد ما أورده أبو عبيد حيث قال (١٩٧) : سألت قبيصة هل كان فيه ذكر السواد ؟ فقال لا . فان لم يكن كما تأولوا فانه عندي من الاصناف التي كان عمر أصفاهها من أرض السواد . وربما كانت كثرة الاحياء التي قام بها بعض الصحابة قد أثارت حفيظة أولئك الذين لا سابقة لهم ولا قدمة (١٩٨) فاتهموا عثمان بادرار القطائع والارزاق والاعطيات على أقوام بالمدينة ليست لهم صحبة من النبي (ص) ثم لا يفزون ولا يذبون (١٩٩) .

وفي هذا المجال يبقى النص الذي أورده سيف عن هذه القطائع بقوله : فان يكن عثمان أخطأ فالذين قبلوا منه الخطأ أخطأ ، وهم الذين أخذنا عنهم ديننا (٢٠٠) مفسرا بعدم خطأ عثمان . ويستدل على ذلك ما أورده ابن سعد من حديث دار بين علي بن أبي طالب وعمران بن أبي طلحة بن عبيد الله حيث قال علي لعمران : أما انا لم نقبض أرضكم هذه السنين ، ونحن نريد ان نأخذها ، انما أخذناها مخافة ان ينتهبها الناس ، وأمر بدفع أرضه اليه وغلاتها خلال مدة الاحتجاز (٢٠١) .

ودليل آخر على عدم اكثار عثمان من اقطاع الصوافي أو اقطاع الارص الخراجية ما أورده اليعقوبي : وبقيت (الصوافي) على حالها في العراق ، فقد ولى معاوية عبد الله بن دراج مولاه خراج العراق ، وكتب اليه ان احمل من مالها ما استعين به . فكتب اليه ابن دراج يعلمه ان الدهاقين أعلموه انه كان لكسرى وآل كسرى صوافي يجتبون مالها لانفسهم ولا يجري عليها مجرى الخراج ، فكتب اليه ان احص تلك الصوافي ، واستصفها واضرب عليها المسنيت . فقام ابن دراج واستخرج الصوافي فبلغت جبايته خمسين ألف درهم من أرض الكوفة وسوادها . وكتب الى عبد الرحمن بن ابي بكر بمثل ذلك في أرض البصرة والشام والجزيرة واليمن (٢٠٢) .

اما قطائع عثمان بالشام فلم ترد الا اشارة واحدة عند ابن عساكر حيث يقول كتب معاوية في امرته على الشام ان الذي أجراه من الرزق في عمله ليس يقوم بمؤن من يقدم عليه من وفود الاجناد ورسلا أمرائهم ، ومن يقدم عليه من رسل الروم ووفودها . ووصف في كتابه صفايا انذر كسيان بدمشق وقبيس بالبلقاء وغيرها وسأله ان يقطعه اياها ليقوى بها على ما وصف له ، وانها ليست من قرى اهل الذمة ولا الخراج فكتب له عثمان بذلك (٢٠٣) .

وبعد هذا العرض للقطائع التي تمت في عهد عثمان نلاحظ انه لم يخرج عن دوافع الاقطاع التي كانت في عهد عمر بن الخطاب ، وكل ما حدث انه قد سمح بعملية تبادل الاراضي ، والتبادل تم في ارض الصوافي التي يخص الدولة خمسها ، وليس من ارض الخراج ولم يدرك البعض شرعية هذا الاجراء فاعتبروه مأخذا على عثمان ومضرا بضريبة الخراج .

القطائع في عهد علي بن ابي طالب :

لم يبرز موقف علي بن ابي طالب من القطائع بصورة جلية نظرا لانشغاله بالحروب . ويذكر ابن ابي الحديد ان عليا وعد في اليوم التالي لانتخابه ان كل قطعة اقطعها عثمان ، وكل مال اعطاء من الله فهو مردود في بيت المال (٢٠٤) . ويبدو ان عليا قد عدل عن هذه الفكرة ، واعاد ارض طلحة في السواد الى ابنه عمران مع غلاتها خلال مدة الاحتجاز كما رأينا .

وترد اشارات في زمن علي الى نزاعات كانت تدور في مناطق السواد ، حيث يذكر ابن آدم ان خلافا نشب بين اهل السواد ، فأرسل اليهم علي مائة فارس فيهم ثعلبة بن يزيد الحماني . فلما رجع ثعلبة قال في مسجد بني حمان : لله علي أن لا أرجع الى السواد مما رأى فيه من الشر (٢٠٥) ويذكر أبو عبيد أن عليا قد هم بتقسيم السواد على المسلمين (٢٠٦) ، ولكن عليا لم ينفذ ذلك خشية أن يضرب الناس بعضهم بعضا (٢٠٧) .

أما من ناحية اقطاعه القطائع فلم يرد عنه الا قطعة اقطعها لكردوس بن هانيء فسميت الكردوسية ، وأخرى لسويد بن غفلة الجعفي ، استقطعه ، فكتب اليه هذا ما اقطع علي السويد ارضا لذا ذويه ما بين كذا الى كذا وما شاء الله (٢٠٨) .

شروط القطائع :

استمد الفقهاء من الممارسات العمنية في عهد الرسول (ص) والخلفاء من بعده شروطا للقطائع ، وصاغوها بمعايير فقهية . وقد تمثلت بما يلي :

● لا يجوز للامام ان يقطع ما كان تابعا لبعض القرى كالمراعي ، والمحتطب حيث اعتبرت من حق اهل القرية . والحد الفاصل ان يسمع صوت الرجل من ادنى الارض المملوكة له ، فما لم يسمع صوته فيه ليست بتابعة لقريتهم (٢٠٩) . واستند الفقهاء بذلك

عن ما أورده ابن سعد من أن حريث بن حسان الشيباني سأل رسول الله (ص) أن يكتب له كتابا بالدهناء خاصة دون تميم ، وكانت الدهناء مرعى لبني بكر بن وائل وتميم فوافق الرسول (ص)، وهم بالكتابة اليه ، الا ان امرأة تدعى قيلة بنت مخزومة كانت في وفد تميم قالت لرسول الله (ص) : انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك ، انما هذه الدهناء عندك مقيد الجمل ومرعى الغنم ونساء بني تميم وابناؤها وراء ذلك (٢١٠) . واعتبر ابو يوسف المقابر من المرافق ايضا (٢١١) .

● ان الاقطاع لا يكون الا فيما ليس له مالك ، ومن عفو البلاد التي لا ملك لاحد عليها ولا عمارة توجب ملكا ل احد سواء كان من المسلمين او المعاهدين (٢١٢) . ومن ذلك أن عمر كتب الى سعد ان يقطع سعيد بن زيد أرضا ، فأقطعه أرضا لبني الرفيل ، فأثنى ابن الرفيل عمر فقال : يا أمير المؤمنين على ما صالحتمونا ؟ قال على أن تؤدوا الجزية ولكم أرضكم وأموالكم وأولادكم . قال يا أمير المؤمنين اقطعت أرضي لسعيد بن زيد . فكتب الى سعد ان يرد عليه أرضه ، ودعاه الى الاسلام فأسلم ، ففرض له عمر سبعمائة وجعل عطاءه في خثعم (٢١٣) .

● أن يكون المقطع اليه مسلما ، فلا يجوز احياء الكافر الذي في دار الاسلام لانه نوع تمليك ينافيه كفر الحربي ، فنافاه كفر الذمي كالارث من المسلم ، ولكن يجوز الاحتطاب والاحتشاش (٢١٤) .

● لا يجوز اقطاع المال الظاهر العين الحاضر النفع كالشجر والنخل ، ويجوز في الارض البيضاء . وعلى اقطاع الزبير نخلا بان ذلك من خمس الرسول (ص) الذي هو سهمه ، لان النخل ظاهر العين . وفي رواية اخرى ان هذه الارض كانت من الارض الموات التي اقطعتها الرسول (ص) الى سليط الانصاري ، فاستقطعها الزبير فأقطعه اياها (٢١٥) .

● لا يجوز اقطاع ما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والقار والنفط ، لان الناس فيه سواء ، يأخذه من ورد اليه . اما المعادن الباطنة فيجوز الاقطاع فيها . واستدل الفقهاء على ذلك عندما استرجع الرسول (ص) ملح مأرب الذي اقطعه الى ابيص بن حمال المازني لاشتراك الناس في الملح (٢١٦) .

● لا يجوز اقطاع أرض الخراج لان رقابها وقف ، وخراجها اجرة ، فتمليك الوقف لا يصح باقطاع ولا بيع ولا هبة ، وضرب يكون رقابها ملكا وخراجها جزية فلا يصح اقطاع ملوك تعين مالكوها (٢١٧) .

● يرى فريق من الفقهاء أن الأرض بمنزلة المال ، فللامام أن يجيز في بيت المال من كان له غناء في الاسلام ، ومن يقوى به على العدو ، ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لامرهم ، وكذلك الأرضون يقطع الامام منها من أحب الاصناف التي سميت (الصوافي) ، ولا أرى أن يترك أرضا لا ملك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام فان ذلك اعمر للبلاد واكثر للخراج (٢١٨) . ويرى الماوردي (٢١٩) أن امر الأرض العامر متروك للسلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الاصلح بين أن يستغله لبيت المال كما فعل عمر ، وبين أن يتخير له من ذوي المكنة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه مقدر بوفور الاستغلال ونقصه كما فعل عثمان . ويرى الشافعي أن ليس للامام ايقاف الأرض ، وعليه قسمتها الا اذا اتفق المسلمون على ايقافها ورضوا أن لا تقسم (٢٢٠) .

● لما كان الاحياء شكلا من اشكال القطائع ، فالاحياء لا يكون الا بالماء ، كاشتقاق او استخراج عين او احتفار بئر ، او بناء ، او بجعل مسناة للأرض ، او بتجفيف السباخ (المستنقعات) (٢٢١) .

● أن يقوم المقطع اليه بعمارة الأرض ، فاذا امتنع عن عمارتها كان حكمها الى الامام . ويذكر ابو عبيد أن عمر جعل مهلة الاحياء ثلاث سنين (٢٢٢) . وذكر ابن زنجوية قولا لعمر جاء فيه : من كانت له أرض فعطلها ثلاث سنين لا يعمرها ، فعمرها غيره فهو احق بها (٢٢٣) . ويبدو أن عمر قد نفذ ذلك ولم يستثن الا القطائع التي اقطعها الرسول (ص) وقال لاصحابها : لو كانت مني او من أبي بكر لم أرددها ، ولكنها قطيعة من رسول الله (ص) (٢٢٤) . وطبق عمر على من يقوم باحياء الاراضي المقطعة بتقويم الأرض عامرة وغامرة ، ويقول لاهل الاصل ان شئتم فردوا عليهم ما بين ذلك ، وخذوا ارضكم ، وان شئتم ردوا عليهم فمن اديم الأرض هي لهم (٢٢٥) . ومن هذا الشرط ايضا ان يكون المقطع اليه قادرا على عمارة الأرض ، واذا لم يكن بمقدوره اخذ منه قسم واقطع للآخرين كما فعل عمر مع بلال بن الحارث المازني في اقطاع العقيق (٢٢٦) .

● تستوفى على القطائع ضرائب كما تستوفى على الاراضي الاخرى . وقد اختلف الفقهاء في هذه الضريبة ، فيرى ابو حنيفة أن البصرة التي احيائها المسلمون، واقطع منها الخلفاء التي لا حق فيها لمسلم ولا معاهد يكون مجرى ما يجبي منهم مجرى مال الخراج (٢٢٧) ، ورأي آخر يرى أن القطائع اذا كانت على الخراج ادى عنها الذي اقطعها الخراج ، وان كانت من أرض العشر ادى الذي اقطعها العشر الا اذا غير الامام قطائع الخراج (٢٢٨) . وفي رأي آخر لابي يوسف يرى أن القطائع كالصدقة يؤخذ منها

العشر ، وذلك الى الامام ان رأى أن يصير عليها عشرا فعل ، وان رأى ان يصير عليها عشرين فعل ، وان رأها يصيرها خراجا اذا كانت تشرب من انهار الخراج . وانما يؤخذ منها العشر لما يلزم صاحب الاقطاع من المؤونة في حفر الانهار وبناء البيوت وعمل الارضين (٢٢٩) . ويرى الخوارزمي ان القطنان كالارض التي اسلم عليها اهلها ، والتي احيها المسلمون تدفع العشر (٢٣٠) .

(١) Lambton, Landlord and peasant in Persia, London (1953) p. 10.

وانظر : نصر الله ، محمد علي ، تطور نظام ملكية الاراضي في الاسلام ، دار الحدائق للطباعة والنشر ، بيروت (١٩٨٢) ، ص ٦-٧ . سيشار اليه عند روده ، نصر الله ، ملكية الاراضي .

(٢) فوزي رشيد ، الشرائع القديمة ، دار شيد للنشر ، بغداد (١٩٧٩) ص ١٢٣-١٢٧ .

(٣) جواد علي ، « مصطلحات الزراعة والري في كتابات المسند » ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ٦ شوال ١٤٠٥ هـ / حزيران ١٩٨٥ ، م ٣٦ ، ج ٢ ص ٩٠ . وانظر : جواد علي ، « اصول الحكم عند العرب الجنوبيين » مجلة المجمع العلمي العراقي ، (نيسان ١٩٨٠) م ٣١ ص ٧٠ .

(٤) عبد العزيز الدوري ، نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ ، م ٢٠ ص ٧ وانظر ايضا :

I, Ryckmans, L' Institution monarchique en Arabie Meridionale p. 124, 178 - 182.

(٥) الدوري ، نشأة الاقطاع ، ص ٥ وانظر :

N, Pioulevskaia, Les Villes de l'Etat Iranien , Paris (1963) p. 135-6 .

(٦) كريستنسن ، ارثر ، ايران في عهد الساسانيين ، ترجمة يحيى الخشان ، ومراجعة عبد الوهاب غزام ، دار النهضة العربية ، بيروت د.ت ص ٩٦ .

(٧) المصدر السابق ص ٩٩ .

(٨) البلاذري ، احمد بن يحيى (ت ٥٢٧٩ هـ) ، فتوح البلدان ، راجعه وعلق عليه رضوان محمد رضوان ، دار الكتب العلمية ، بيروت (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) ، ص ٢٩٦ . الطبري ، محمد بن جرير (ت ٢١٠ هـ) تاريخ الرسول والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، (١٩٦٧) ، ج ٣ / ص ٥٠٣ . ياقوت الحموي ، شهاب الدين ابي عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) معجم البلدان ، دار صادر بيروت ، د.ت . مادة طف .

(٩) ابو البقاء الحلبي ، هبة الله (من القرن السادس الهجري) ، المناقب الزيدية في اخبار الملوك الاسديّة ، تحقيق صالح درادكة ومحمد خريسات ، مكتبة الرسالة عمان (١٩٨٤) ج ٢ ص ٤٠٥ ، ٤١٠ .

(١٠) البغدادي ، ابو جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ) المحبر ، اعتنت بتصحيحه ايلزه ليختن ستيتر ، الكتب التجارية للطباعة والنشر بيروت د.ت . ص ٢٥٣ . ابن دريد ، ابو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١ هـ) ، الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المسيرة بيروت ، ط ٢ (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩) ص ٢٥٣ . ابوالبقاء ، المناقب الزيدية ج ٢ ص ٤٠٣ .

- (١١) ابو البقاء ، المناقب الزيدية ، ج ١ ص ١٠٤ .
- (١٢) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ١٩٣ . الاصفهاني ، ابو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦ هـ) الاغانى ، اعداد لجنة نشر كتاب الاغانى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ هـ / ١٩٧٠ ج ٢ ص ١٠٣ .
- (١٣) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة نجران .
- (١٤) المصدر السابق ، مادة المخرم .
- (١٥) الدوري ، نشأة الاقطاع ص ٦ . وانظر :
A, Ch. Johnson and C. west Byzantine, Economic Studies , pp.20, 28-29, 48; I. Bell, Egypt from Alexander the Great to the Arab conquest, pp. 119-126.
- (١٦) ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) مختصر تاريخ دمشق ج ١ تحقيق روحية النحاس ، دار الفكر دمشق (١٩٨٤) ج ١ ص ٢٣٩ .
- (١٧) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٥ .
- (١٨) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (١٩) الحنبلي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد بن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ، دار الكتب العلمية / بيروت (١٩٨٥) ص ١٣٥ .
- (٢٠) ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) ، لسان العرب ، دار صادر بيروت ، د.ت. مادة قطع .
- (٢١) قدامة بن جعفر (ت ما بين ٢٢٨ - ٢٣٧ هـ) ، الخراج وصناعة الكتابة شرح وتعليق محمد حسن الزبيدي ، دار الرشيد للنشر (١٩٨٦) ص ٢١٨ .
- (٢٢) الخوارزمي ، ابو عبد الله محمد بن احمد (ت ٢٨٧ هـ) مفاتيح العلوم ، الطبعة المنيرية ، القاهرة (١٣٤٢ هـ) ، ص ٤٠ .
- (٢٣) ياقوت معجم البلدان ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٤ .
- (٢٤) الخزاعي ، علي بن محمد بن مسعود (ت ٧٨٩ هـ) ، تخرىج الدلالات السمعية ، تحقيق احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي بيروت (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) ص ١٨١-١٨٢ .
- (٢٥) انظر :
Lokkegaard , Frede, Islamic Taxation in the classic period, Banner and Korch, Copenhagen (1950) p. 14.
- (٢٦) قدامة ، الخراج ص ٢١٨ . الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ص ٤٠ . الدوري ، نشأة الاقطاع ص ٢٢ .
- (٢٧) المصدر السابق .
- (٢٨) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .

- (٢٩) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ) ، الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، تحقيق محمد حامد ، البابي الحلبي مصر ١٣٥٦ هـ ص ٣٦٩ .
- (٣٠) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٨٤ - ١٨٥ .
- (٣١) ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ) ، الخراج ، تحقيق احسان عباس ، دارالشروق بيروت والقاهرة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥) ص ١٩٣ - ١٩٤ .
- وانظر : ابو عبيد ، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، الاموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، مكتبة الكليات الازهرية / القاهرة (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩) ص ٣٢٤ . ابن زنجوية ، حميد (ت ٢٥١ هـ) ، الاموال ، تحقيق شاكزيب فياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الرياض (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦) ج ٢ ص ٤٥ .
- (٣٢) ابو يوسف الخراج ، ص ١٩٤ .
- (٣٣) الاصفهاني ، الاغانى (الهيئة المصرية) ج ٢ ص ١٠٢ .
- (٣٤) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة السوادية .
- (٣٥) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٥ .
- (٣٦) الطي ، صالح ، « ملكيات الاراضي في الحجاز في القرن الاول الهجري » ، مجلة العرب ج ١١ (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩) ص ٩٦٤ . وانظر ابن عبد البر ، الاستيعاب ج ١ ص ٩٢ .
- (٣٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٧ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٩ .
- (٣٨) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٠ .
- (٣٩) انظر : ابن ادم ، يحيى (ت ٢٠٣ هـ) ، الخراج ، صححه وشرحه الشيخ احمد محمدشكر المطبعة السلفية (١٣٨٤ هـ) ص ٨٢ . ابو عبيد ، الاموال ص ٣٨٦ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٢٧٦ . قدامة ، الخراج ص ٢١٥ .
- (٤٠) العلي ، ملكيات الاراضي ص ٩٦٤-٩٦٥ .
- (٤٢) الهمداني ، الحسن بن احمد بن يعقوب (ت ٣٣٤ هـ) ، صفة جزيرة العرب ، تحقيق محمد بن علي الاكوع ، منشورات دار اليمامة ، الرياض (١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤) ص ٣٧٦ .
- (٤٣) ابن سعد ، محمد (ت ٢٣٠ هـ) الطبقات الكبرى ، غني بتصحيحه وطبعه اوجين منوخ ، منشورات مؤسسة النصر ، طهران - ليدن (١٣٢٢ هـ) ج ١ ق ٢ ص ٥٨ .
- (٤٤) ادم ، الخراج ، ص ٩٢ .
- (٤٥) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٣٩٥ . ابن زنجوية ، الاموال ، ج ٢ ص ٦١٣ . البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ١٠٣ .
- (٤٦) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ق ١ ص ٥٤ .
- (٤٧) حمد الجاسر ، القطائع النبوية ٣ ، مجلة العرب ، ج ٢ س ٨ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ١٨٤ .
- (٤٨) ابن سعد ، الطبقات ، ج ١ ق ٢ ص ٤٩ . ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٣٤ .
- (٤٩) المصدر السابق ج ١ ، ق ٢ ، ص ٤٥-٤٦ .

- (٥٠) المصدر السابق ج ١ ق ٢ ص ٤٦ ويشير ابن سعد الى ان الرسول (ص) قطع لور بن عروة ولم يذكر مكان الاقطاع .
- (٥١) المصدر السابق ج ١ ق ٢ ص ٥٩ . وانظر:
- ابن هشام ، ابو محمد عبد الملك ت (ما بين ٢١٢-٥٢١٨ هـ) ، السيرة النبوية تحقق مصطفى الشعار وزملائه ، مطبعة البابي الحلبي مصر ط ٢ (١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥) ج ٢ ص ٩٧ . الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ١٤٥ . الحلبي ، علي بن برهان الدين (ت ١٠٤٤ هـ) ، انسان العيون في سيرة الامين والمأمون (السيرة الحلبية) مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤) ج ٢ ص ٢٥٧ .
- (٥٢) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٥٦ . ابن زنجوية ج ٢ ص ٢٦ . البلادي ، فتوح البلدان ص ١٠٢ .
- (٥٣) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة الشقراء .
- (٥٤) البلادي ، فتوح البلدان ص ٤٨ .
- (٥٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ١٩ ٦ . البلادي ، فتوح البلدان ص ٨٤ .
- (٥٦) ابن سعد ، الطبقات ، ج ٧ ق ٢ ص ٢٥ .
- (٥٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٣٥ .
- (٥٨) انظر : ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٦ . ابو عبيد الاموال ص ٣٩٨ . ابن زنجوية ج ٢ ص ٧٤ . ٧٤١ - .
- (٥٩) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة ذي المروة ، بلكتة او بلاكت . ابن منظور مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٤٥٠ .
- (٦٠) العلي ، ملكيات الاراضي ص ٩٧٢ . وانظر البكري ، معجم ما استعجم ص ٥٧ .
- (٦١) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٤٥ .
- (٦٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٤٦ ، ياقوت ، معجم البلدان مادة ترمذ .
- (٦٣) ابن زنجوية الاموال ، ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (٦٤) انظر : ابو عبيد ، الاموال ، ص ٣٩٧ . ابن سعد ، الطبقات ج ٧ ق ١ ص ٤٢ . ابن زنجوية الاموال ج ٢ ص ٦٢٨ - ٦٢٩ . وايزيد من التفاصيل عن قطائع الرسول (ص) انظر : حمد الجاسر ، الطائع النبوية ، مجلة العرب ج ١ ص ١ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ١ - ٩ ، وج ٢ ص ١ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ٨١ - ٩٠ ، وج ٢ ص ١ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ١٧٧ - ١٩١ ، وج ٦ (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣) ص ٢٥٣ - ٣٦٧ . وانظر ايضا : محمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي ، والخلافة الراشدة . عون الشريف قاسم ، نشأة الدولة الاسلامية على عهد رسول الله (ص) ، دار الكتاب اللبناني ط ٢ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ . والاحمدي ، علي بن حسين علي ، مكاتيب الرسول (ص) ج ١ - ٢ دار صعب بيروت ، د.ت. صالح العلي ، ملكيات الاراضي في الحجاز .
- (٦٥) عون الشريف ، نشأة الدولة الاسلامية ص ٢٧٧ نقلا عن ابي داود ج ٢ ص ٤٩ . ابن الاثير ، اسد الغابة ج ٢ ص ١٤ .

- (٦٦) ابن ادم ، الخراج ص ١٠٧ : ابو عبيد الاموال ص ٣٩٠ ، ٣٩٨ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣٠ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٨٤ . قدامة ، الخراج ص ٢١٦ .
- (٦٧) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦١٣ - ٦١٤ ، ٦٢٧ . قدامة ، الخراج ص ١٢٦ .
- (٦٨) الشيباني ، محمد بن الحسن (ت ١٨٩ هـ) ، كتاب السير الكبير ، املاء محمد بن احمد السرخسي ، تحقيق عبد العزيز احمد ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية (١٩٧٢) ج ٢ ص ٦١١ .
- (٩٦) العلي ، ملكيات الاراضي ص ٩٧٢ . وفاء الوفاء ج ٢ ص ٣٩٣ .
- (٧٠) المصدر السابق ص ٩٦٥ .
- (٧١) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٣٣-٣٤ .
- (٧٢) الحلبي ، السيرة الحلبية ج ٢ ص ٥٧ .
- (٧٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .
- (٧٤) ابن سعد ، الطبقات ج ٢ ق ١ ص ١٢٤ . الطبري ، تاريخ ج ٣ ص ٤١٩-٤٢٠ .
- (٧٥) البلاذري ، احمد بن يحيى (ت ٢٧٩ هـ) ، انساب الاشراف ج ١ ق ٢ .
- تحقيق احسان عباس ، بيروت (١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩) ج ١ ق ٤ ص ٤٨٢-٤٨٣ .
- (٧٦) البلاذري ، انساب الاشراف (ج ١) تحقيق محمد حميد الله ، دار المعارف مصر (١٩٥٩) ، ج ١ ص ١٦٣ .
- (٧٨) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ص ٧٢-٧٣ .
- (٧٩) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ق ١ ص ٨٩ .
- (٨٠) المصدر السابق ج ٣ ق ١ ص ١٧١ .
- (٨١) ابو يوسف ، الخراج ، ص ١٧٦ . ابن سعد ، الطبقات ، ج ٣ ق ١ ص ١٩٥ .
- (٨٢) ابن سعد ، الطبقات ج ١ ق ٢ ص ٣٨ .
- (٨٣) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٨٩-٣٩٠ . وعن اقطاع تميم بن اوس انظر : ابن دريد ، الاشتقاق ص ٣٧٧ ، ابن سعد . الطبقات ج ١ ق ٢ ص ٧٥ . البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ١٣٥ ، ٤١٥ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦١٧ .
- (٨٤) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦١٦ .
- (٨٥) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ق ١ ص ٨٩ .
- (٨٦) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٠٢ .
- (٨٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٣٢٤ ، ٣٤٤-٣٤٥ .
- (٨٨) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٣٥ .
- (٨٩) الحلبي ، السيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٧٣ .
- (٩٠) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٨٨ .

- (٩١) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ٢ ص ٢٣١-٢٣٢ ، ٢٤٦ .
- (٩٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٤ .
- (٩٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٥ .
- (٩٤) اي ما استنفذ من العدو .
- (٩٥) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٢٤٨ .
- (٩٦) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة المجازة .
- (٩٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٨٥ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٠٢ .
- (٩٨) ابن عبيد ، الاموال ص ٢٩١ .
- (٩٩) ابن ادم ، الخراج ص ٧٣ . ابن سعد ، الطبقات ج ٢ ق ١ ص ٧٢ - ٧٣ . البلاذري فتوح البلدان ص ٢٦ . ياقوت ، معجم البلدان ، مادة قناة .
- (١٠٠) البلاذري ، انساب الاشراف ج ١ ق ٤ ص ١٣٢ .
- (١٠١) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٩١ ، ٣٩٨ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (١٠٢) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٤٩ .
- (١٠٣) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٥٨٩ .
- (١٠٤) ابو عبيد ، الاموال ص ١١٢ . ابن زنجوية ، الاموال ج ١ ص ٢٥٣ .
- (١٠٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (١٠٦) الازدي ، محمد بن عبد الله (ت نحو ١٦٥ هـ) ، فتوح الشام ، تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر ، مؤسسة سجل العرب / مصر ١٩٦٩ ص ١٤٠ - ١٤١ .
- (١٠٧) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٧٠ .
- (١٠٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٤ . ابو عبيد ، الاموال ص ٨٧-٨٨ . البلاذري فتوح البلدان ص ٢٤٦-٢٤٥ .
- (١٠٩) ابن ادم ، الخراج ص ٥٤ . ابو عبيد ، الاموال ص ١٠٥-١٠١ .
- (١١٠) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٢٣ .
- (١١١) انظر ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٣٩ .
- (١١٢) ابن ادم ، الخراج ص ٥٥ . ابو عبيد ، الاموال ص ١١٦ ، ابن زنجوية ، الاموال ١٠ ص ٢٤٣ .
- (١١٣) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٠ .
- (١١٤) ابن ادم ، الخراج ٥٩-٦٠ . ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٩ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٧٢ . الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣١ .

- (١١٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ١ ص ٢١٢ .
- (١١٦) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٧ .
- (١١٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (١١٨) ابن سعد ، الطبقات ج ٧ ق ٢ ص ٤٧ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٤-٦٢٥ .
- (١١٩) ابن دريد ، الاشتقاق ص ٦٠٣ . والجريب ١٥٩٢ م .
- (١٢٠) ابو عبيد ، الاموال ص ٤٠٠ ، ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (١٢١) ابو يوسف الخراج ص ١٧٥-١٧٦ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٦ .
- (١٢٢) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٨ . ياقوت ، معجم البلدان ، مادة ينيع .
- (١٢٣) ابن دريد ، الاشتقاق ص ٢٠٢ .
- (١٢٤) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٦ .
- (١٢٥) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٥٨٩ .
- (١٢٦) المصدر السابق .
- (١٢٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (١٢٨) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٥ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٠ . البلاذري . فتوح البلدان ص ١٠٣ .
- (١٢٩) ابن ادم ، الخراج ص ٣٧ .
- (١٣٠) الزبيري ، ابو عبد الله المصعب بن عبد الله (ت ٢٣٦ هـ) ، نسب قرشي ، تحقيق ليحيى بروفنسال ، ط ٢ دار المعارف مصر (١٩٧٦) ، ص ٣٠٣ . وكانا يلقبان بالشريد والشريفة .
- (١٣١) ابن سعد ، الطبقات ج ٧ ق ٢ ص ١٩٧ .
- (١٣٢) انظر من هذه القطائع على سبيل المثال : البلاذري ، فتوح البلدان ١٣٧ ، ٢٧٤ ، ٢٤٧ الطبري تاريخ ج ٢ ص ٢١-٢٠ ، ٤٥ .
- ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ، ج ١ ص ٢٣٨ .
- (١٣٣) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٥٣ .
- (١٣٤) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٧٥ .
- (١٣٥) انظر : نصر الله ، ملكية الارض ص ١٠٧ .
- (١٣٦) ابن ادم ، الخراج ص ٧٥ وانظر : البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٧٣ . ابو هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله (ت ٣٥٩ هـ) ، الاوائل تحقيق محمد السيد الوكيل ، دار امل طنجة (١٩٦٦) ص ١٤٤-١٤٥ .
- (١٣٧) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٣٨ .
- (١٣٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٧ .

- (١٣٩) ابو عبيد ، الاموال ص ١٠٣ .
- (١٤٠) المصدر السابق ص ٨٤ ، ٩٩٤ .
- (١٤١) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٦٨-٢٧٠ .
- (١٤٢) قارن الحنبلي ، الاستخراج ص ١٢٩ .
- (١٤٣) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٨٥ .
- (١٤٤) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٢ .
- (١٤٥) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٨٣ . وانظر نصرالله ، ملكية الاراضي ص ٢٥٥ .
- (١٤٦) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣٣ .
- (١٤٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٤٠١ .
- (١٤٨) قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢١٧ .
- (١٤٩) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٣١٦ ، ٣٥٦ .
- (١٥٠) المصدر السابق .
- (١٥١) ابن قتيبة ، ابو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢١٣ هـ) ، المعارف ، تحقيق ثروت عكاشة ، دار المعارف مصر ط ٢ (١٩٦٩) ص ٢٦٨-٢٦٩ ، ٥٦٤ .
- (١٥٢) ياقوت ، معجم البلدان مادة نهر مطرف .
- (١٥٣) الزيري ، نسب قریش ص ١٤٨ .
- (١٥٤) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة النباح ، البخفة .
- (١٥٥) ابن قتيبة ، المعارف ص ٣٢١ .
- (١٥٦) ابن بكار ، الزير (ت ٢٥٦ هـ) جمهرة نسب قریش واخبارها ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار العروبة (٣٨١ هـ) ج ٥ ص ٤٤٥ . الزيري ، نسب قریش ص ٤٤٠ .
- (١٥٧) ابن خياط ، ابو عمر خليفة (ت حوالي ٢٤٠) ، تحقيق اكرم الممري ، مطبعة النجف (١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧) ج ١ ص ١٤٣ .
- (١٥٨) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٣٥٤ . ومفيض الماء : مدخل ومجتمع الماء . انظر : الرجبي ، عبد العزيز بن محمد ، الرتاج ، تحقيق احمد عبيد الكبسي ، الدار الوطنية ، بغداد (١٩٧٣) ج ١ ص ٣٩٥ .
- (١٥٩) المصدر السابق ص ٢٨ .
- (١٦٠) قدامة ، الخراج ص ٢١٧ .
- (١٦١) البلاذري ، فتوح البلدان ص ١٣٣ .
- (١٦٢) المصدر السابق ص ١٢٤ - ١٣٥ .
- (١٦٣) انظر : قدامة ، الخراج ص ٢٩٨ . الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣٠ .

- (١٦٤) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٢٤ .
- (١٦٥) ياقوت ، معجم البلدان ، مادة المازحين .
- (١٦٦) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٠٠-٢٠١ . قدامة ، الخراج ص ٢٢٥ .
- (١٦٧) المصدر السابق ص ٢٤ - ٢٢٥ .
- (١٦٨) المصدر السابق ص ١٥٨ .
- (١٦٩) نصر الله ، ملكية الاراضي ص ١١٦ .
- (١٧٠) ابن قتيبة المعارف ص ١٢٨ . البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٥٤ ، انساب الاشراف ج ١ ق ٥٢٨ ص .
- (١٧١) البلاذري ، انساب الاشراف ج ١ ق ٥٤٧ ص .
- (١٧٢) المصدر السابق ص ٥٨٠ .
- (١٧٣) المصدر السابق ج ١ ص ٤٤٤ .
- (١٧٤) ابن قتيبة ، المعارف ص ١٨٩ .
- (١٧٥) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٧٦) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٥-٦٣٦ .
- (١٧٧) ابن الاثير ، ابو بكر محمد بن عبد الله (ت ٦٥٣) الكامل في التاريخ ، دار صادر بيروت (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩) ج ٢ ص ١٠٩ .
- (١٧٨) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٥ - ٦٣٦ الطبري تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٧٩) المصدر السابق .
- (١٨٠) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٨١) ياقوت معجم البلدان ، مادة نشاستج .
- (١٨٢) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣٥-٦٣٦ .
- (١٨٣) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨٠ .
- (١٨٤) ابو عبيد ، الاموال ص ٢٩٢ .
- (١٨٥) الطبري ، تاريخ ج ٢ ص ٥٨٩ .
- (١٨٦) الحنبلي ، الاستخراج ص ١٢٢ .
- (١٨٧) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٦ .
- (١٨٨) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٢٧٢ - ٢٧٣ . وانظر : ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٦-١٧٧ .
- (١٨٩) ابو عبيد الاموال ص ٤٠٠ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٢٢ .
- (١٩٠) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٤٨ .

- (١٩١) ابو عبيد ، الاموال ص ١٢١ .
- (١٩٢) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٣١ .
- (١٩٣) قدامة ، الخراج ص ٢١٧ .
- (١٩٤) الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣١ .
- (١٩٥) ابو هلال العسكري ، الاوائل ص ١٤٥ . وقد اخطا المحقق بالنشاستج وكتبها التاسيع وقال لعلها التماسيح .
- (١٩٦) المصدر السابق .
- (١٩٧) ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٩ .
- (١٩٨) الطبري ، تاريخ ج ٤ ص ٢٨١ .
- (١٩٩) ابن قتيبة ابو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) (منسوب اليه) تحقيق طه محمد الزيني مؤسسة الحلبي ، القاهرة (١٩٦٧) ج ١ ص ٣٥ .
- (٢٠٠) الطبري ، تاريخ ج ٣ ص ٥٨٩ .
- (٢٠١) ابن سعد ، الطبقات ج ٣ ق ١ ص ٩٦٠ .
- (٢٠٢) اليعقوبي ، احمد بن يعقوب بن جعفر (ت ٢٥٩هـ) تاريخ ، قدم له محمد صادق بحر العلوم المكتبة الحيدرية النجف (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤) ج ١ ص ٢٥ .
- (٢٠٣) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٤٠ .
- (٢٠٤) نصر الله ، ملكية الاراضي ص ٣٧ . نقلا عن نهج البلاغة ج ١ ص ١٥٠ .
- (٢٠٥) ابن ادم ، الخراج ص ٤٥ .
- (٢٠٦) ابو عبيد ، الاموال ص ١١٤ .
- (٢٠٧) ابو يوسف ، الخراج ص ١٣٢ . ابن ادم ، الخراج ص ٤٥ .
- (٢٠٨) الطبري ، تاريخ ج ٣ ص ٥٨٩ .
- (٢٠٩) السمرقندي ، علاء الدين (ت ٥٣٩هـ) ، تحفة الفقهاء حققه محمد زكي عبد البر ، مطبعة جامعة دمشق (١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م) ج ٢ ص ٥٥٢-٥٥٣ .
- (٢١٠) ابن سعد ، الطبقات ج ١ ق ٢ ص ٥٨ .
- (٢١١) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٢٤ .
- (٢١٢) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٣٩٤ . ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٢٧ ، قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢٠٤ .
- (٢١٣) ابن ادم ، الخراج ص ٥٧ . الحنبلي ، الاستخراج ص ١٣٤ .
- (٢١٤) الحصني ، تقي الدين ابي بكر بن محمد الحسيني (من القرن التاسع الهجري) ، كفاية الاخبار في حل فاية الاختصار ، دار الايمان ، د.ت. ج ١ ص ٢١٦ .

- (٢١٥) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٩٩ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤ . قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢١٦ ، ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .
- (٢١٦) انظر : ان ادم ، الخراج ص ١٠٧ . ابو عبيد الاموال ص ٩٠ . ابن زنجوية ج ٢ ص ٦٢٠ . قدامة بن جعفر ، الخراج ص ٢١٦ . المارودي الاحكام السلطانية ، ص ١٩٧ . ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قطع .
- (٢١٧) المارودي ، الاحكام السلطانية ص ١٩٢ .
- (٢١٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٤ .
- (٢١٩) المارودي ، الاحكام السلطانية ص ١٩٢-١٩٣ .
- (٢٢٠) ابن منظور ، مختصر تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٢٨ .
- (٢٢١) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٤١ . السمرقندي ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٥٥٢ .
- (٢٢٢) ابو عبيد ، الاموال ص ٤٠٧ .
- (٢٢٣) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٤٤ . وانظر المارودي ، الاحكام السلطانية ص ١٩١ . الموصلي ، عبد الله بن محمود بن مودود ، الاختبار لتطليل المختار ، دار المعرفة بيروت (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م) ج ٣ ص ٦٧ .
- (٢٢٤) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٥ .
- (٢٢٥) ابن زنجوية ، الاموال ج ٢ ص ٦٤٣ - ٦٤٤ .
- (٢٢٦) انظر : ابو عبيد ، الاموال ص ٢٨٢ . الرمخشري ، الفائق ج ١ ص ٢٤٠ . هون ، نشة الدولة الاسلامية ص ٢٥٦ .
- (٢٢٧) البلاذري ، فتوح البلدان ص ٨٥ .
- (٢٢٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٧٣ .
- (٢٢٩) المصدر السابق ص ١٧١ .
- (٢٣٠) الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ص ٣٩ .